الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة
المكتب الوطني

النقابة الوطنية لقطاع الإسكان
وسياسة المدينة
المكتب الوطني

بلاغ مشترك رقم 3

- **لا بديل عن محاسبة المسؤولين، عن هدر المال العام الموجه للأعمال الاجتماعية عبر كل الطرق والوسائل القانونية والقضائية المتاحة ونعلن عن الشروع في تكوين ملف متكامل في هذا الإطار؛**
- **مسؤولية الوزارة ثابتة ومنهجية "الصمت وربح الوقت" لن تزيد إلا من تكريس هذه المسؤولية على كافة الأصعدة**
- **الاعلان عن وقفات احتجاجية امام مقر الوزارة ، سيتم تحديد توقيتها في بلاغات لاحقة ؛**
- **ندعو جميع الموظفين مركزيا وجهويا ومحليا إلى الانخراط القوي في كل الخطوات النضالية والتعبوية التي سيتم الإعلان عنها والتي ستنطلق بتأسيس لجنة وطنية للتشاور والتنسيق .**

تجاوبا مع التفاعل القوي لعموم الرأي العام القطاعي مع ما تضمنه التقرير التركيبي الذي أحلناه على الوزارة ، منذ 20 نونبر 2020،قصد اتخاذ ما يفرضه القانون ارتباطا بشبهات الفساد وتبذير وهدر المال العام الذي تخصصه قوانين المالية للأعمال الاجتماعية لعموم الموظفين وليس لجمعية الأعمال الاجتماعية التي ليست إلا آلية فقط، وبالنظر لعدم تجاوب الوزارة واختيارها لسياسة الصمت بدل التعجيل بفتح باب التحقيق والافتحاص وتحديد المسؤوليات وترتيب الجزاءات وفقا لما يقتضيه القانون، فإننا في كل من النقابة الوطنية لقطاع الإسكان وسياسة المدينة المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل UMT والجامعة الوطنية للسكنى والتعمير وسياسة المدينة المنضوية تحت لواء الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب UNTM نعلن عما يلي :

1. استغرابنا الكبير لرد فعل الوزارة غير المفهوم باختيارها لحدود الساعة منهج الصمت بخصوص مسؤوليتها الثابتة دستوريا وإداريا وقانونيا إزاء ما تضمنه التقرير، الذي وضعناه بين يدي السيدة الوزيرة منذ ما يزيد عن شهر كامل، من أرقام ومعطيات مهولة وخطيرة حول صرف ميزانيات الأعمال الاجتماعية على أمور لا علاقة ولا أثر اجتماعي لها ؛
2. قرارنا اتخاذ كل التدابير اللازمة قصد إحالة الملف على كل من يعنيهم أمر التحقيق في الفساد المالي المرتبط بتدبير المال العام من مؤسسات وهيئات، بما يضع الجميع أمام مسؤولياتهم ويرتب ما يفرضه القانون في هذا الإطار؛
3. الشروع في استجماع الوثائق والتقارير وكل المعطيات ذات الصلة بالأعمال الاجتماعية بما يمكن من تكوين ملف متكامل ومدروس في أفق فتح الملف قضائيا باسم الموظفين وكهيئات نقابية، وهنا نهيب بالموظفين وكل الغيورين بإمدادنا بما يتوفرون عليه من وثائق ومعطيات وحتى شهادات مكتوبة أو مصورة....؛
4. الاعلان عن وقفات احتجاجية امام مقر الوزارة ، سيتم تحديد توقيتها في بلاغات لاحقة ؛
5. تكوين لجنة وطنية موسعة للتشاور والتنسيق (مفتوحة في وجه كل من يريد الانضمام إليها) تقديرا منا بأن إصلاح الأعمال الاجتماعية بالقطاع ليس ورشا خاصا بهذه النقابة أو تلك بل هو معركة الموظفين كل الموظفين مركزيا وجهويا ومحليا، وقد حان الوقت لنقول جميعا باراكا. تتولى هذه اللجنة تعبئة الرأي العام القطاعي وتسطير كل الخطوات الضرورية لفضح المسؤولين، عن هدر أموال الأعمال الاجتماعية أو التستر على ذلك، ولقطع الطريق أمام استمرار هذه الفوضى.

ختاما ندعو عموم الموظفين بالقطاع وكل الغيورين إلى التعبئة الشاملة والانخراط الفعلي لإصلاح ورش الأعمال الاجتماعية بالقطاع وإنجاح كل الخطوات النضالية والقانونية والقضائية التي سيباشرها التنسيق النقابي.

الرباط في 2020/12/17